سياسة تركيا الخارجية من ١٩١٨ – ١٩٣٩

Foreign Turkish Policy From 1918 to 1939

م.م نديم خليل محمد Asst.Inst.Nadeem Khalil Mohammed

معهد اعداد المعلمين–بعقوبة Institute For The Preparation of Teachers –Baquba

ملخص البحث

واجهت تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وتوقيع هدنة مودروس تحديات خارجية تمثلت في احتلال الحلفاء أراضي الدولة العثمانية ووضعتها تحت المراقبة مما جعل الأتراك ينظرون اليهم غاصبين لبلادهم وكان هذا حافزاً في أنماء روح المقاومة لديهم فبدأت حرب الاستقلال منذ عام ١٩١٩ التي عبرت عن سعي الشعب التركي إلى طرد المحتلين والتي برز خلالها مصطفى كمال آتاتورك قائدا قوميا .

كانت تركيا منشغلة بالحروب الداخلية والخارجية وأصبحت أنقرة مهددة بالزوال فاضطرت إلى التوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ آب عام ١٩٢٠ تحت ضغط الحلفاء مما دفع بالوطنيين الأتراك إلى رفضها ومواصلة المقاومة حتى تحقيق الاستقلال ، وفي هذا الأجواء انعقد مؤتمر الصلح في لوزان في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ الذي تحققت فيه أماني الأتراك فانسحبت قوات الاحتلال من أراضيها في ٢تشرين الأول عام ١٩٢٣ وفي ٢٩ تشرين الأول أعلن عن تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وانتخب مصطفى كمال آتاتورك أول رئيس جمهورية لها .

قام مصطفى أتاتورك بعدة إصلاحات قانونية وثقافية وسياسية فأعلن الغاء السلطنة والخلافة وإعلان صيغة جديدة للدستور ، وأعلن عن رغبته في تحديث تركيا وانفتاحها على الغرب ، وأعلن عن سياسته الخارجية من خلال المناداة بشعار " سلام في الداخل وسلام في الخارج " الذي حدد بموجبه سياسة تركيا الخارجية فأقام العلاقات الدبلوماسية مع العديد من بلدان أوربا واسيا وأمريكا ووقعت المعاهدات والاتفاقيات مع الدول لحل المشكلات المعلقة بينهما.

وقعت تركيا عدة معاهدات تتعلق بالصداقة والحياد والأمن والتجارة والملاحة والتعاون وشاركت في الأحلاف العسكرية في منطقة الشرق الأوسط لتأمين وحماية حدودها من التهديدات الخارجية وبعد وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ خلفه " عصمت اينونو " الذي شارك في حلف مع بريطانيا وفرنسا ضمن مساعي تركيا لحماية حدودها وأراضيها من خطر الحرب العالمية الثانية التي بدأت تلوح في الأفق.

المقدمة

تكمن اهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على حقبة مهمة من تأريخ تركيا الحديث بين الحربين العالميتين ، ويلقي الضوء على سياسة تركيا الخارجية في العهد الجمهوري والتي اتسمت بالتوازن في التعامل الدولي تكلل بنتائج ايجابية لصالحها على المستويين السياسي والاقتصادي .

تناول المبحث الأول من الدراسة التطورات السياسية التي شهدتها تركيا بعد احتلال الحلفاء لاراضيها نتيجة خسارتها في الحرب العالمية الأولى ، والذي يعني من الناحية العملية انهاء وجود الدولة العثمانية مما جعل الاتراك ينظرون اليهم غاصبين لارضهم ، والذي ترتب عليه انتشار النضال من اجل التحرر الوطني من الاحتلال متأثرين بثورة اكتوبر الروسية عام ١٩١٧ والتي تغير على اثرها وضع تركيا الدولي

فقامت الثورة التركية معلنة حرب الاستقلال منذ عام ١٩١٩ لطرد الحلفاء المحتلين وتحقق لها ذلك بالفعل من خلال مشاركتها في المؤتمرات والمفاوضات التي عقدت في تلك الفترة واخرها معاهدة لوزان التي عقدت في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ وبموجب مقرراتها تحققت اماني الشعب التركي بانسحاب الحلفاء من اراضيهم في الثاني من تشرين الأول عام ١٩٢٣ ، وكانت تلك المعادة نصراً كبيراً لتركيا الجديدة لم تحلم به اي حكومة تركية سابقة وكان حصولها على الاستقلال السياسي وسيادتها على اراضيها اهم نصر احرزته في تلك المعاهدة .

تطرق المبحث الثاني إلى الخطوات التي اتبعتها تركيا بعد انسحاب الحلفاء واعلان الاستقلال واصدار المجلس الوطني قانوناً اعلن فيه انقرة عاصمة رسميا لدولة تركيا الحديثة واقرار الدستور واعلان قيام الجمهورية وانتخاب مصطفى كمال اتاتورك رئيساً لها في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣ ، فشهدت تركيا في هذه المرحلة تحولات سياسية وإصلاحات اجتماعية وقانونية وثقافية تجسدت في الغاء السلطنة والخلافة وادخال مفهوم العلمانية في الدستور من اجل ابعادها عن الموروث الإسلامي وربطها بالعجلة الغربية متناسية الأسباب التي مزقت الدولة العثمانية واستعمرت شعبها .

أعلن أتاتورك سياسة تركيا الخارجية من خلال المناداة بشعار " سلام في الداخل وسلام في الخارج " والذي تحددت بموجبه علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي وعلى مستوى علاقاتها الدولية ولعبت الدبلوماسية التركية دوراً كبيراً في نجاح سياستها الخارجية فنظرت جمهورية تركيا الحديثة إلى الدول الاوربية بعدّها النموذج الأمثل الذي تسعى إلى الارتباط به وتحقق لها ذلك بفضل موقعها الستراتيجي الذي لعب دوراً مهماً في التعامل مع تلك الدول بما يضمن سلامة وامن حدودها وتجسدت تلك العلاقة بمشاركتها في المنظمات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية التي حصلت بموجبها على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

التطورات السياسية في تركيا من ١٩١٨-١٩٢٣

هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ووقعت هدنة مود روس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ مع الحلفاء، وأصبحت بموجبها تحت حكم الحلفاء الذين احتلت جيوشهم جميع ممتلكات الدولة العثمانية ووضعوها تحت المراقبة.(١)

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨دخلت السفن البريطانية والفرنسية والايطالية وثم الأمريكية بعد فترة قصير من القرن الذهبي وأنزلت قواتها في اسطنبول، فاحتلت فرنسا "اخنة وميرسين وز نكول داغ" واحتلت بريطانيا ولايات "سمسون ومرسيفون واومزمة ومرعش وعينتاب"، آما الايطاليون فاحتلوا "انطاكيا وقونية واقشهر وافيون قره حصار"، واليونانيون كانوا على استعداد للدخول الى أزمير واحتلوها تنفيذا لأحكام المادة السابعة من هذه المعاهدة (٢)

وقعت اسطنبول تحت الاحتلال المشترك على وفق المعاهدة أعلاه ،وعين المحتلون مندوبيهم بقيادة الأميرال "كالثورب" بصفته مندوبا ساميا تساعده لجنة ثلاثية تضم مندوبا عن كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا، وحلوا البرلمان وفرضوا الرقابة على الصحافة ومنعوا التجمعات، وأصدر السلطان محمد السادس مرسوما بتعين فريد باشا رئيسا للحكومة، أما مصطفى كمال فلم ينل نصيبا في الحكومة الجديدة لأسباب شتى وأدى وجود الجيوش الحليفة في عاصمة الخلافة، الى اختلاف قادتها في نيل النصيب الأكبر من الغنائم، مما جعل الأتراك ينظرون اليهم غاصبين لبلادهم،وكان هذا حافزا في أنماء روح المقاومة لديهم، وحاولت الدول الاستعمارية القضاء على الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية وقد صرح رئيس وزراء بريطانيا "لويد جورج" "لاشي يدعوا للأسف لزوال الإمبراطورية العثمانية من المسرح السياسي" فقامت في الأناضول مجموعات آخذت على عاتقها الدفاع عن البلاد ضد الاحتلال.(٣)

اقترح مشروع معاهدة الصلح في باريس الإبقاء على دولة تركية صغيرة في وسط الأناضول بزعامة السلطان العثماني ولكنه تحت السيطرة الفعلية للحلفاء، اما المناطق الأخرى فكان المشروع يقضي بتقسيمها بين الدول الاستعمارية.(٤)

كان العدو الخارجي لا يزال جاثما على الأرض العثمانية، وفي كانون الثاني ١٩٢٠م كان الأتراك يواجهون المحتلين في كل الجبهات ، فاستطاعت قوات الأنصار التركية ان توقف تقدم العدو نحو قلب الأناضول، وأحبطت خطط الوفاق الرامية الى (تركيع تركيا في ظرف أسبوع) وقد ثمن "لينين" عاليا نضال الشعب التركي المتفاني ضد الغزاة الأجانب، وهكذا غدت البلاد تتناهبها الحروب الداخلية والخارجية ، وأصبحت حكومة أنقرة مهددة بالزوال، واضطر المندوبون الأتراك بتاريخ ١٠ آب ١٩٢٠م التوقيع على معاهدة سيفر تحت ضغط الحلفاء وتهديدهم بطرد بلادهم من اوربا كليا في حال عدم التوقيع على المعاهدة.(٥)

نصت معاهدة سيفر على الأمور الآتية :-

١-تقسيم الأراضي التركية وتجريدها من كردستان وتراقيا ومنطقة أزمير وسوريا والبلاد العربية ومابين النهرين.

٢-تحويل تركيا إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين أرمينيا واليونان.

٣-إخضاع البوسفور والدردنيل الى لجنة دولية.

وفي الوقت نفسه تم الاتفاق بين الحلفاء على أن تعطى قيليقية وكردستان الجنوبية الى فرنسا والأناضول الجنوبي حتى منطقة أزمير إلى ايطاليا.(٦)

أثارت معاهدة سيفر ردود أفعال قوية في البلاد وأدت الى نفور شعبي عارم، وأعلنت حكومة أنقرة رفضها للمعاهدة، ولم تتجرأ حكومة السلطان المصادقة عليها ،

ومن جهة أخرى ساعدت معاهدة سيفر الكماليين على توجيه الاستياء العام ضد الممثلين الأجانب وحكومة السلطان فباشروا بتأسيس جيش نظامي وأعادوا تنظيم بقايا الجيش النظامي العثماني. (٧)

على الصعيد الخارجي حاول الكماليون الحصول على دعم الدول الأخرى، ففي صيف ١٩٢٠م بدأ التقارب الروسي التركي اذ بدأ الروس يزودون الكماليين بالأسلحة والمساعدات المالية، وبالرغم من المشكلات التي ظهرت بين تركيا والجمهوريات القفقاسية ، فقد حلت هذه المشكلات ووقعت تركيا سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات مع أرمينيا وجورجيا وأذربيجان والتي نصت على حل المشاكل العالقة بينهم.(٨)

عقدت روسيا السوفيتية معاهدة مع تركيا في ١٦ آذار ١٩٢١ وكان لهذه المعاهدة اهمية خاصة لتركيا اذ تم بموجبها المادة المقاطعات التي خسرتها الدولة العثمانية في حرب ١٨٧٧ – ١٨٧٨ والمتمثلة بقارص واردهان واورتوين .(٩) تعد هذه المعاهدة واحدة من جملة من المعاهدات التي عقدتها روسيا مع اقطار الشرق الاوسط واستطاعت ان تؤلف حزاماً امنياً يمنع الدول الغربية المعادية تنفيذ مخططاتها العدوانية اتجاهها ، وكان ذلك سبباً دفع السوفيت إلى التقرب من الكماليين ونجح كلا البلدين في تعزيز انتصاراتهما السياسية بل والعسكرية ضد دول الوفاق الودي أو الدول الغربية .(١٠)

حصلت انقرة على مزيد من الاعتراف الدولي، دشنته بعقد معاهدة قارص في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١م مع جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وجورجيا السوفيتية وبمشاركة روسيا السوفيتية ، تألفت هذه المعاهدة من عشرين مادة وثلاثة ملاحق، وجاءت متشابهة في محتواها لمعاهدة الإخوة والصداقة الموقعة في ١٦ آذار ١٩٢١ بين انقرة وروسيا، وتكمن أهمية هذه المعاهدة في انها رسخت علاقات حسن الجوار بين هذه الجمهوريات وتركيا وروسيا السوفيتية وامنت السلام فيما بينهم وعززت الثقة بين الاتراك والسوفيت

الى درجة أن المخاوف التي أثارتها لدى السوفيت المعاهدة التي عقدت في تشرين الأول عام ١٩٢١م في انقرة بين تركيا وفرنسا لم تؤثر على العلاقات السوفيتية – التركية التي ظلت تحمل طابع الود والصداقة.(١١) واشتدت الخلافات بين الحلفاء بعد معركة سقاريا ، وبدأت قوات الحلفاء الانسحاب من البلاد وبدء جلاء القوات الايطالية من الأناضول منذ أب ١٩٢١.(١٢)

بدأ الحلفاء بعد هزيمة اليونان امام الاتراك دعوتهم الى مؤتمر صلح جديد ، وافتتح المؤتمر في موادنية بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٢٢م مثل تركيا فيه "عصمت باشا" وعن الحلفاء المندوب السامي البريطاني في اسطنبول الجنرال "هارينكتون" والفرنسي الجنرال "شاربي" والايطالي الجنرال "مونبيلي" وعن اليونان الجنرال "مازاراكي"، وظهرت الخلافات بين الإطراف في المؤتمر، وأعلنت تركيا بأنها لن تشارك في المؤتمر إذا لم تنسحب القوات اليونانية من تراقيا الشرقية وبعد يومين أعلن الحلفاء قبولهم بشروط الأتراك وبدء المؤتمر أعمالة في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢م وتوقفت العمليات الحربية بين تركيا واليونان منذ ١٥ تشرين الأول ١٩٢٢.(١٣)

أما فيما يتعلق بموقف القوى الأجنبية من السلطنة والخلافة، فكان ذلك واضحا اذ ان القوى الغربية ولاسيما بريطانيا لم تكن تهتم بالسلطنة، اذ انصب جل اهتمامها بالخلافة داخل الدولة العثمانية لاسيما وان الخلافة كان تأثيرها روحيا ومعنويا على المسلمين الذين كانوا يمثلون الأكثرية في المستعمرات البريطانية.(١٤)

في ظل هذه الظروف أتبع مصطفى اتاتورك سياسة متوازنة مع القوى الثلاث تمثلت بما يأتي :-

١-ان سياسة مصطفى كمال مع السراي – القصر – حتى وصوله الى مركز القوة كانت على أساس انه يقاتل القوات الأجنبية الغربية بغية إنقاذ الدولة من احتلالها.

٢-قامت سياسة مصطفى كمال مع البلاشفة على أساس انه يحاول إقامة سد يستر الاتحاد السوفيتي ضد الامبريالية الغربية.

٣-أما سياسته مع الانكليز فكانت قائمة على أساس انه صديق قديم لهم وانه شخص يتوقع منه على الدوام بوادر طيبة.

في الحقيقة ان بريطانيا كانت ترمي الى تحقيق بعض المكاسب داخل الدولة العثمانية يمكن إيجازها بنقطتين:-[١٥]

أ- إلغاء الخلافة، وذلك لأنها سلطة الخليفة على المسلمين الموجودين في المستعمرات البريطانية .

ب- السيطرة على لواء الموصل بعد ظهور منابع النفط فيها، ولاسيما ان الأقطار العربية تكون قد استقلت وانفصلت عن الدولة العثمانية.

بدأت الدبلوماسية البريطانية التركيز على الغاء الخلافة العثمانية وإبعاد الحلفاء "فرنسا وايطاليا واليونان" عن تركيا العثمانية. وبعد شهر من انتصار مصطفى كمال على القوات البريطانية واليونانية ألغيت السلطنة وبعدها بعشرين يوماً عقد مؤتمر الصلح في لوزان في سويسرا.[١٦]

كان للدعوات التي أطلقها السوفيت لأجل إعادة النظر في القضية التركية وتحقيق السلام اثر في تبني الغرب هذه الدعوة والعمل على سحب هذه الورقة من السوفيت ولاسيما بعد إن مني التدخل البريطاني واليوناني بالفشل الذر يع، وألغيت معاهدة سيفر بفضل الانتصارات العسكرية التي أحرزتها تركيا الكمالية، والتوقيع على معاهدة مودانيا

في ١١تشرين الاول عام ١٩٢٢م، والتي أشرت الفشل النهائي للسياسة البريطانية في تركيا، ومع ذلك لم تتخل الدول الغربية عن مساعيها لاستغلال تركيا اقتصاديا وسياسيا وكان أملها معقود على اقتناص فرصة انعقاد مؤتمر لوزان الذي دعت إليه بهدف تحقيق السلام في الشرق.(١٧)

عقد مؤتمر لوزان الذي يعد المرحلة الختامية من حرب الاستقلال التركية في مدينة لوزان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م واستمرار الانقطاع الى ان بدء المؤتمر أعمالة من جديد في ٢٣ نيسان ١٩٢٣ وبعد مفاوضات طويلة بين الحلفاء وتركيا وقعت معاهدة الصلح بينها في ٢٤ تموز ١٩٢٣ والتي عرفت بمعاهدة لوزان ، وبالرغم من اتباع تركيا سياسة المهادنة اثناء المؤتمر فان المعاهدة كانت نصراً كبيراً لتركيا الجديدة لم تحلم به اي حكومة تركية سابقة ، وكان حصولها على الاعتراف باستقلالها السياسي وسيادتها على اراضيها اهم نصر احرزته في معاهدة لوزان (١٨)

وبموجب هذه المعاهدة تحققت أماني الأتراك ، ونصت هذه المعاهدة على الأمور التالية (١٩):-

١-اعادة السيادة التركية على كامل الاجزاء من الإمبراطورية العثمانية الأهلة بالأغلبية السكانية التركية مع الاحتفاظ بمناطق تراقيا وأدرنه والأناضول وقليقية والمناطق الشرقية .

٢-إلغاء جميع الامتيازات والمحاكم ولجان المراقبة والإدارة الأجنبية وما يتعلق بالمادة (٢٨).

٣-استثناء لواء الموصل بعدّه تابعا للعراق

٤-تدويل المضايق ونزع السلاح وتأمين عصبة الأمم المتحدة الأمن في اسطنبول.

المبحث الثاني

قيام الجمهورية التركية وسياستها الخارجية ١٩٢٣ – ١٩٣٩

كان مؤتمر الصلح في لوزان لتركيا بفضل حسن تدبير "عصمت باشا" ودهائه السياسي وصلابته نصرا سياسيا عظيما مما دفع بالمجلس الوطني في انقرة إلى تصديق مقرراته في أوائل أب عام ١٩٢٣م وفي الثاني من تشرين الأول عام ١٩٢٣م أنسحبت قوات الاحتلال الحليفة من إسطنبول، واصدر المجلس الوطني قانونا أعلن فيه مدينة انقرة عاصمة رسمية لدولة تركيا الحديثة واقر دستورا أعلنت فيه الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣م وانتخب مصطفى كمال أول رئيس جمهوريـة لها.[٢٠]

شهد مؤتمر لوزان تحولا ملحوظا في اتجاه السياسة الخارجية التركية تمثل بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي والتوجه نحو الدول الغربية ولاسيما بريطانيا ، والتقت تركيا مع بريطانيا في هذه المرحلة أملا في خلق فرصة لتطبيع العلاقات بين البلدين ، فضلا عن المكاسب الإقليمية التي حصلت عليها في إقرار السيادة التركية عن اسطنبول وادرنة وتراقيا ومكاسب اخرى [٢١]. وربما أدركت تركيا أن الوقت ليس مناسبا للدخول في صراع سياسي جديد مع بريطانيا بعدما حققته من مكاسب، وليس كما تشير بعض المصادر ان تركيا كانت مقتنعة بان ضمانة نظام عالمي من قبل عصبة الأمم قد يسهم بأمن المضايق وسلامتها.[٢٢]

برز العداء ضد الاتحاد السوفيتي بشكل واضح خلال مؤتمر لوزان وانعكس ذلك في النظام الذي اقره المؤتمر للمضايق والذي أشار فيه الى حرية المرور خلال المضايق في وقت السلم والحرب للسفن التجارية والحربية، وحتم نزع سلاح المضايق أي أزاله التحصينات الساحلية وحدد الحد الأعلى للسفن التي يمكن لأي بلد إمرارها عبر المضايق الى البحر الأسود بما لا يزيد عن القوة البحرية التي يمتلكها اكبر أساطيل

البحر الأسود ، وأعطى للدول الحق في أن ترسل الى البحر الأسود تحت آي ظرف ما لا يزيد عن ثلاث سفن.(٢٣)

شكلت قضية المضايق ذات الأهمية الاستثنائية للاتحاد السوفيتي وتركيا عاملاً في تعزيز علاقاتهما وحتمت الظروف الداخلية والدولية لكل من تركيا والاتحاد السوفيتي أن يحتاج احدهما الآخر، وان ينتهجا سياسة ترمي إلى التقارب والتضامن، وقد دفع الحرص على هذا التضامن هضم الحكومة السوفيتية لموقف تركيا المتخاذل في مؤتمر لوزان اتجاه قضية المضايق، وعندما تبنت تركيا وجهة النظر البريطانية التي سمح بموجبها للسفن الحربية بالمرور خلال المضايق، لقد كانت قرارات مؤتمر لوزان بشأن المضايق مناهضة لمصلحة الاتحاد السوفيتي، اذ أصبح من السهل على أساطيل القوى الحربية تهديد السواحل السوفيتية على البحر الأسود، وان للمضايق أهميتها الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية، فلو تمت سيطرة الاتحاد السوفيتي على هذه المضايق أصبح بإمكانه التغلغل إلى البحر المتوسط والشرق الأوسط بنجاح كبير، لذلك كان للسوفيت مبرراتهم في غلق المضايق أمام السفن الحربية(٢٤).

شعر الأتراك بان موقفهم في مؤتمر لوزان أساء للسوفيت لذلك عملوا جاهدين في المرحلة التي تلته على إزالة الانطباع السيئ الذي ولده موقفهم في المؤتمر لدى القادة السوفيت، وفي هذا السياق يمكن أن يفهم تصريح مصطفى كمال للممثل السياسي السوفيتي "ارلوف "عندما قال له "يني أن تعلم وأنا أؤكد لك أمام الجميع بان تركيا لن تنسى مادمت حياً ما فعله ويفعله لينين لأجلها" ، وسعى كلاً من تركيا والاتحاد السوفيتي إلى تغيير النظام الذي اقره مؤتمر لوزان للمضايق ويترقبان أي فرصة تسنح لتحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق عمد الاتحاد السوفيتي إلى استغلال مرحلة الوفاق القصيرة التي شهدتها العلاقات السوفيتية- البريطانية التي توجت بعقد المعاهدة التجارية بينهما عام ١٩٢٤م، لطرح موضوع المضايق أملاً في الحصول على موافقة بريطانيا، ولكن تلاشى

هذا الأمل بعد صعود المحافظين إلى السلطة في بريطانيا عام ١٩٢٤م، وإلغائهم المعاهدات التي وقعتها حكومة العمال مع السوفيت.[٢٥]

لم يرضِ نظام المضايق الذي اقره مؤتمر لوزان تركيا والاتحاد السوفيتي، بل انه يثير قلقهما، الأمر الذي دفعهما إلى مواصلة التعاون والتنسيق في هذه القضية التي تهم البلدين، وقد ازداد هذا المنحنى في السياسة الخارجية للبلدين في هذه المرحلة نتيجة للتردي الذي ساد العلاقات التركية –البريطانية من جهة والعلاقات السوفيتية–البريطانية من جهة أخرى نتيجة لمحاولة بريطانيا استئناف مساعيها الموجهة لعزل السوفيت عن المسرح الدولي، الأمر الذي استدعى من البلدين العمل على تكثيف تعاونهم ضد بريطانيا التي كانت العقبة الأساس أمام تغير نظام المضايق[٢٦].

بعد أن استتبت الأمور داخل الجمهورية الفتية قام أتاتورك بالتقرب من العالم الغربي ونادى بشعار (السلم في الداخل والسلم في الخارج) وكانت الغاية من ذلك استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الغربية الى جانب تركيا، ولتحقيق ذلك اتبع أتاتورك عدة خطوات للوصول الى مبتغاه ، اذ سلك طريق سياسة تحديث تركيا بواسطة عدة قوانين أصدرها في هذه الشأن واتخذ قرار إلغاء الخلافة، واستبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية، وتغير الأحوال الشخصية، وأخير تبنى مبدأ العلمانية في الداخل وذلك لإبعاد تركيا عن طابعها الشرقي.[٢٧]

لم يكن إصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد وتعزيز استقلاله ممكنا الا في ظروف التطور السلمي، وكانت مهمة سياسية تركيا الخارجية بعد مؤتمر لوزان تسوية المسائل التي لم يحلها المؤتمر، فقامت تركيا باقامة علاقات دبلوماسية مع العديد من بلدان اوربا واسيا وامريكا ووقعت الاتفاقيات معها لحل المشكلات العالقة بينهم وأهمها مشكلة "الموصل والحدود العراقية – التركية "، وجرت اعتبارا من ٩ نيسان الى

٥ حزيران عام ١٩٢٤ في اسطنبول مفاوضات بريطانية – تركية لم تفضِ إلى اتفاق محدد فنشأ على الحدود العراقية – التركية وضع متوتر ، وفي هذه الظروف أرسلت الحكومة التركية في ١٦ كانون الأول عام ١٩٢٥ وفدا الى جنيف واصدر مجلس عصبة الأمم قرارا بشأن تعيين الحدود بين تركيا والعراق ، ومنحت بريطانيا إمكانية تمديد انتدابها على العراق لمدة (٢٥) سنه واقترح عليها أن تعقد مع تركيا اتفاقية حول العلاقات الاقتصادية ووضع ولاية الموصل.[٢٨]

ساند الاتحاد السوفيتي تركيا معنوياً في مشكلة "الموصل" وبعدها مباشرةً وقع الطرفان في ١٧ كانون الأول عام ١٩٢٥ م معاهدة الصداقة والحياد بين الدولتين في باريس.[٢٩] وحصلت تركيا بموجبها على بعض الفوائد الاقتصادية وفي مقدمتها الحصول على قرض مقداره ثمانية ملايين دولار ، وذلك لتصدير الصناعة فيها اضافة إلى الاطمئنان على سلامة حدودها الشمالية.[٣٠]

ادت قضية الموصل إلى توتر في العلاقات بين بريطانيا وتركيا ، فبدأت مفاوضات جديدة بينهما حول " مشكلة الموصل " انتهت في ٥ حزيران عام ١٩٢٦ بالتوقيع على معاهدة حول تعيين الحدود العراقية – التركية وعلاقة حسن الجوار بينهما . [٣١]

لم يؤدِ توقيع معاهدة الصداقة والحياد بين تركيا والاتحاد السوفيتي إخافة بريطانيا التي حصلت على تمديد الانتداب وسعت إلى تأمين السيطرة البريطانية على الثروة النفطية في العراق ، لذا كانت بريطانيا تنظر في الأتراك وإطماعهم منافساً يجب أن يحجم، والتصدي لمحاولات مصطفى كمال وأطماعه ونفوذ وتأثير أصدقائه السوفيت الذي أخذ ينتشر في تركيا والشرق عموماً[٣٢]. وجددت هذه المعاهدة عام ١٩٣٥م لعشر

سنوات أخرى وبموجبها تعهد الطرفان بالامتناع عن الاشتراك في الأحلاف أو أي عمل عدائي من أي نوع موجه ضد الطرف الآخر (٣٣).

انعقد مؤتمر لوكارنو في سويسرا الذي افتتح اعماله في ٥ تشرين الأول عام ١٩٢٥ انطلاقاً من الرغبة الالمانية الفرنسية المشتركة وبوساطة بريطانية وبمقترح الماني للدعوة إلى عقد ميثاق جماعي بينهما يقضي بتعهد الاطراف المشاركة فيه بعدم اللجوء إلى القوة في حل مشاكلهم ، وجاء انعقاد هذا المؤتمر على اثر التحسن في العلاقات التركية – السوفيتية ، فواجه الاتحاد السوفيتي تحدياً جديداً في أوربا متمثلاً بالعزلة التي حاول الغرب أن يفرضها عليه من خلال هذه الاتفاقية (٣٤).

نجحت الوساطة البريطانية في مسعاها في مؤتمر لوكارنو بغية الوصول إلى استقرار أكثر في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالقضية الألمانية، وتبديد شكوك فرنسا تجاه النوايا الألمانية، وكان هدف بريطانيا من وراء ذلك هو ترصين الجبهة الغربية المعادية للأتحاد السوفيتي وتكتيل قوى الغرب ضده من اجل عزله دولياً، فلذلك لم يُدع الاتحاد السوفيتي للمشاركة في هذا المؤتمر، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد وصول حزب المحافظين إلى الحكم وانتهاجه سياسة تدعوا لتطويق الاتحاد السوفيتي وفرض العزلة عليه(٣٥).

اتسمت السياسة الخارجية التركية بالتخطيط البعيد المدى ووضوح الهدف وبعد النظر، ووظفت ذلك كله لخدمة الأهداف الوطنية الكبرى ومنها تطوير تركيا وتحديثها، وحدد صانعوا هذه السياسة الإطار العام الذي سارت على نهجه بوضوح كافٍ، فقد أشار مصطفى كمال إلى هذا الإطار مؤكداً سعي تركيا إلى تحقيق الصداقة والتعاون مع جميع أقطار العالم ولاسيما مع جيرانها، على أساس احترام السيادة والأمن ووحدة الأرض

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلام والعدالة والمساواة وتوازن المصالح المشتركة في المنطقة والعالم(٣٦).

حتم الموقف البريطاني تجاه قضية الموصل على تركيا التضامن مع السوفيت الذين ادخلوا مبادئ جديدة في العلاقات الدولية تدعوا إلى إقامة علاقات متكافئة مع جميع البلدان، وإسناد الشعوب المناضلة ضد التوسع الاستعماري، وعبر عن ذلك عملياً بتخليهم عن المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصرية بشأن تقسيم الدولة العثمانية وجميع المعاهدات غير المتكافئة، والحقوق والامتيازات التي حصلت عليها روسيا القيصرية(٣٧).

ظلت سياسة الاتحاد السوفيتي هذه ثابتة بعد مؤتمر "لوزان" على الرغم من تراجع الأتراك خلال المؤتمر وميلهم للتقارب مع الغرب على حساب العلاقات التي كانت تربطهم بالسوفيت، لان السوفيت انطلقوا من رغبتهم في كسر الطوق الذي فرضته عليهم الدول الامبريالية، ومن تقييمهم للحركة الكمالية على أنها حركة وطنية معادية للاستعمار يشكل انتصارها ضربة موجعة لهذا الأخير، ومن رغبتهم في تأمين حدودهم الجنوبية(٣٨).

كان لهذا الموقف السوفيتي أثره على أقطار الشرق ولاسيما تركيا، فقد استهوت المبادئ التي نادى بها السوفيت شعوب الشرق وجعلتهم يتوجهون إلى الاتحاد السوفيتي طلباً للمعونة والإسناد، وقد أدرك السوفيت ذلك وسعدوا به وحاولوا أن يستغلوه لتوثيق علاقاتهم مع شعوب الشرق، وقد أكد مفوض الشعب للشؤون الخارجية السوفيتية جيجيرين ذلك بقوله "هناك تحول باتجاه علاقات أكثر قوة معنا" وأشار إلى أن سياسة بريطانيا العدائية تجبر الشخصيات السياسية التركية أن تعد الاتحاد السوفيتي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تجد فيها سنداً حقيقياً قوياً في النضال ضد ضغط الدول الغربية

وبالدرجة الأولى الضغط البريطاني، إن تعزيز هذه الفكرة في تركيا يساعد عليها كثيراً خط الصداقة الذي لا نقوم بإظهاره حالياً تجاه تركيا فقط وإنما ننتهجه عملياً، وقد برز ذلك واضحاً في جميع القضايا التي تهم البلدين وفي مقدمتها قضية المضايق التي كانت واحدة من المسائل ذات الأهمية الاستثنائية لكليهما[٣٩].

وشهد عام ١٩٢٦م خطوة أخرى على صعيد حل بعض المشاكل الحدودية بين البلدين، إذ تم التوقيع في ٣١ مايس عام ١٩٢٦م في موسكو بروتوكول مهم يتولى تنظيم هذه المسألة، إذ تم الاتفاق على اعتبار المواطنين القاطنين في الأراضي التي كانت حتى عام ١٩١٨م تشكل جزءاً من روسيا، وتنازل الاتحاد السوفيتي عنها لتركيا بموجب المادة (١٢) من معاهدة موسكو عام ١٩٢٦م أحراراً في مغادرة تركيا واخذ بضائعهم وممتلكاتهم، ويشمل هذا أيضاً سكان إقليم باطوم الذي تنازلت عنه تركيا إلى جورجيا بموجب المادة (١٣) من معاهدة قارص عام ١٩٢١م[٤٠].

في١١ آذار عام ١٩٢٧م وقعت معاهدة تجارية بين البلدين باسم معاهدة "التجارة والملاحة"، وكان الاقتراح السوفيتي في هذه المعاهدة يتضمن حصر التجارة في كلا البلدين بيد الحكومتين وإبعاد تجار القطاع الخاص.[٤١]

تؤكد وثيقة بريطانية أن معاهدة عام ١٩٢٧م قد خضعت لأسس ومبادئ السوفيت التجارية وإنها جاءت ملائمة للنظام السوفيتي، إذ احتكر السوفيت (٧٠%) من المعادن الخام التي تصدر من تركيا إلى الاتحاد السوفيتي، مقابل (٢٠%) من البضائع الاستهلاكية السوفيتية. [٤٢]

في ١٩ آذار عام ١٩٢٨ وجهت لتركيا دعوة لان تكون ممثلة في اللجنة التحضيرية لنزع السلاح، وكان هذا أول مؤتمر دولي تشارك فيه تركيا بعد معاهدة لوزان، ويعود

الفضل في ذلك إلى جهود الاتحاد السوفيتي الذي رغب بمشاركة تركيا في هذه المؤتمرات تعزيزاً للسلام(٤٣).

قامت الولايات المتحدة بتوجيه دعوة لتركيا للانضمام إلى ميثاق كيللوغ- بريان الذي انعقد في ٢٧ آب عام ١٩٢٨، فلم تخلو تلك الدعوة من مآرب وأهداف تسعى أمريكا لتحقيقها، ومنها ترسيخ النفوذ الأمريكي في تركيا ومنطقة الشرق الأوسط والأدنى والعمل على جذب تركيا بعيداً عن الاتحاد السوفيتي،لكن الحكومة التركية لم تشأ أن تتجاهل حليفها الاتحاد السوفيتي، على الرغم من رغبتها في تطويرعلاقاتها مع الولايات المتحدة، فعمدت إلى استشارته قبل الدخول في الميثاق والتوقيع عليه في ٨ أيلول ١٩٢٨، والمتضمن نبذ الحروب وتحريمها بشكل نهائي(٤٤)، أما الاتحاد السوفيتي فلم توجه له الدعوة عن طريق بريطانيا رغم علاقتهما، ولكن وجهت إليه عن طريق المسيو "هربرت" السفير الفرنسي في موسكو، إذ لم يكن للولايات المتحدة تمثيلاً دبلوماسياً رسمياً في الاتحاد السوفيتي، وانطلاقاً من حرص الاتحاد السوفيتي على السلام وافق على الانضمام إلى الميثاق ووقعه في ٦ أيلول عام ١٩٢٨م.(٤٥)

شهدت السياسة الخارجية التركية انفراجاً في علاقاتها مع الغرب، وجنت ثمار توجهها الجديد خصوصاً مع ايطاليا التي لم تكن حتى وقت قريب قد تخلت عن أطماعها في الأناضول، إلا إنها تراجعت عن موقفها هذا حينما احتاجت لتركيا في موازنة حساباتها السوقية، وفي سعيها لإضعاف النفوذ الفرنسي واليوغسلافي في البلقان وشرق البحر المتوسط، وهكذا بادرت في آذار عام ١٩٢٨ م فعرضت على تركيا مشروع ميثاق ايطالي – تركي حول الحياد وعدم الاعتداء يضم كذلك كلاً من اليونان والاتحاد السوفيتي، ومن جانب آخر نجحت تركيا في هذا الوقت عقد معاهدة صداقة وحياد مع ايطاليا في ٣٠ أيار عام ١٩٢٨ م، وكانت أول معاهدة توقعها تركيا مع دولة غربية(٤٦).

كانت السياسة السوفيتية القائمة على السلم والتعاون الودي أعطت ثمارها، إذ وقع في موسكو في ٩ شباط ١٩٢٩م برتوكول "لتفينوف" حول التطبيق العملي الفوري لميثاق كيللوغ–بريان، القاضي برفض الحرب كأسلوب للسياسة بين أقطار العالم، ووقع الميثاق المذكور الاتحاد السوفيتي وكل من استونيا ولاتيفيا وبولندا ورومانيا، وفي ٢٦ شباط وجه الممثل المفوض للاتحاد السوفيتي في تركيا بتفويض من الحكومة السوفيتية مذكرة إلى وزير الخارجية التركية لتشجيع تركيا على الالتزام بهذا الميثاق، وأيدت تركيا هذا الميثاق وانضمت لبرتوكول لتفينوف في ١ نيسان ١٩٢٩ م(٤٧).

شهد عام ١٩٢٩ بداية المصالحة الدبلوماسية بين بريطانيا وتركيا وأبان الزيارة الرسمية للفريق البحري البريطاني وزيارته لأنقرة بمعية السفير البريطاني في تركيا في ١٤ تشرين الأول، اذ كان باستقبالهما مصطفى كمال شخصياً، وشهدت العلاقات السوفيتية–البريطانية في هذه المرحلة خطوات على طريق الانفراج لرغبة الطرفين في تطبيع علاقتهما، وتعززت الرغبات بين الطرفين وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما بالتوقيع على بروتوكول في ٣ تشرين الأول عام ١٩٢٩ م، والذي نص على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي عد نجاحاً للسياسة السوفيتية، وهذا ما أكده المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي،وجاء توجه السوفيت هذا انعكاساً للمتغيرات التي حصلت في الوضع الدولي بشكل عام ووضع الاتحاد السوفيتي بشكل خاص، فالاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٩م هو غير الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٣م، إذ انه خرج من العزلة الدولية التي كانت قد فرضت عليه في السابق وأخذ يتحرك دولياً بخطوات ومسارات تعزز السلام وتحقق المصالح السوفيتية(٤٨).

أخذت العلاقات التركية –اليونانية تسير نحو التحسن من خلال الدور الذي أدته تركيا مع دول البلقان من خلال العلاقات الحسنة والسعي من اجل المحافظة على علاقات سليمة فيما بينها، والعمل على عدم السماح للدول الكبرى بالتدخل في المنطقة

بشكل يضر بمصالح دولها، فكان الدور التركي فاعلاً مستنداً إلى تأييد الاتحاد السوفيتي المتمثل بحرصه على المحافظة على استقرار منطقة البلقان ومنع نفوذ الدول الكبرى من التغلغل فيها، فضلاً عن ما يوفره تحالف دول البلقان من فرصة لنشر نفوذه هناك من خلال تركيا، ومن هنا جاءت موافقة تركيا والاتحاد السوفيتي لمبادرة الرئيس اليوناني في مؤتمر السلام الدولي الذي انعقد في أثينا في ٥ تشرين الأول عام ١٩٣٠م ، والذي دعا فيه إلى إقامة تحالف بلقاني(٤٩).

عزز التقارب البريطاني–التركي الذي بدأ بعد اتفاقية "الجنتلمان" حول البحر المتوسط في كانون الأول عام ١٩٣٥ م، والذي بموجبه وافقت تركيا على إبداء المساعدة لبريطانيا في حالة هجوم القوات البحرية الايطالية على الأسطول البريطاني، عزز فرص الدبلوماسية التركية في الحصول على إسناد الحكومة البريطانية في قضية إعادة النظر في ميثاق لوزان(٥٠).

ادى تطور الأحداث الدولية (الحرب الايطالية–الأثيوبية ١٩٣٥–١٩٣٦م)، وخروج اليابان من عصبة الأمم المتحدة، وفشل مؤتمر لندن لنزع السلاح، اجبار الكثير من الدول على إعادة النظر في مواقفها اتجاه مطالب تركيا، وهكذا طلبت الحكومة التركية في مذكرة وجهتها في ١١ نيسان عام ١٩٣٦م إلى جميع المشاركين في مؤتمر لوزان (الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا ورومانيا واليونان ويوغسلافيا وبلغاريا واليابان) البدء بمفاوضات لعقد ميثاق جديد حول نظام المضايق، وكانت تركيا تسعى بالدرجة الأساس إلى إلغاء نزع سلاح المضايق وكانت الحكومة السوفيتية أول من استجاب للمقترحات التركية وذلك بمذكرة أرسلتها في ١٦ نيسان عام ١٩٣٦م ووردت موافقة الآخرين كذلك(٥١).

افتتح المؤتمر الدولي حول المضايق في ٢٢ حزيران ١٩٣٦م في مونترو (سويسرا)، وطرح الوفد التركي مشروع ميثاق جديد يخضع بموجبه مرور السفن الحربية من المضايق سواء العائد لها او للدول الاخرى إلى تنظيم محدد ، ولكن تركيا لم تلبث ان تخلت عن هذا المشروع وقبلت اساساً للمناقشة المشروع البريطاني الذي كاان ينتقص من مصالح الاتحاد السوفيتي ، كان جوهر المشروع البريطاني يكمن في إقرار المساواة بين السفن الحربية العائدة للدول الواقعة على البحر الأسود وغير الواقعة عليه، في ما يتعلق بالقيود التي فرضت عليه عند المرور بالمضايق، وكان الوفد البريطاني يسعى لتجريد الاتحاد السوفيتي من الحق في إمرار سفنه الحربية الكبيرة بشكل حر سواء من البحر الأسود إلى البحر البيض المتوسط، أو من بحر البلطيق والشرق الأقصى إلى البحر الأسود وحظي موقف البريطانيين بمساندة اليابان التي كانت تسعى لتجريد الاتحاد السوفيتي من إمكانية نقل قواته البحرية من البحر الأسود إلى الشرق الأقصى.(٥٢)

افشل الموقف السوفيتي الصلب خطط الدول الاستعمارية واضطرت بريطانيا وتركيا الأخذ بالحسبان إن أي ميثاق حول المضايق سيكون وهماً إذا لم يوافق عليه الاتحاد السوفيتي. انتهى المؤتمر بالتوقيع على ميثاق مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٦ م حول المضايق وحل محل ميثاق لوزان السابق، ومن اجل فرض تركيا سيادتها الكاملة على اراضيها ومياهها الوطنية ، تمكنت من الحصول على مكاسب مهمة حول السيادة على المضايق ، اذ اتيح لها الاشراف الكامل عليها بموجب الميثاق المذكور.(٥٣)

تضمن ميثاق مونترو بعض الشروط منها، أن يحق للسفن التجارية المرور في وقت السلم دون أن يكون هناك تحديد زمني، أما في ما يتعلق بزمن الحرب، سواء أكانت تركيا داخلة في الحرب أو محايدة، فان السفن التجارية لها الحرية المطلقة في المرور في المضايق، أما إذا كانت تركيا من الدول المحاربة ، فأنه يحق للسفن التجارية غير المشاركة في الحرب المرور فيها شريطة أن لا تقدم المعونات للعدو، أما في ما

يتعلق بالسفن الحربية، فقد أصبح الحد الأعلى للحمولة لهذه السفن في وقت السلم لجميع البواخر الأجنبية التابعة لدول البحر الأسود أو غيره (بخمسة عشر ألف طن)، أما الدول الواقعة على البحر الأسود فحمولة السفن تزيد عن(خمسة عشر ألف طن)[٥٤].

كما جاء في الاتفاقية منح حرية المرور للدول غير المشاركة في الحرب في وقت السلم وذلك في حالة بقاء تركيا محايدة أو على الأقل غير محاربة، وأصبح لتركيا الحق المطلق في اختيار السفن المارة في المضايق عندما تكون من الدول المتحاربة، كما تقرر تمتع تركيا بإيقاف السفن الحربية الأجنبية، او ان تسمح لها بالمرور عبر المضايق، عند تعرضها لخطر نشوب الحرب، وكذلك منحت الاتفاقية تركيا حق الإدارة الفعلية وتحصين المضايق، كما جاء فيها إلغاء لجنة المضايق الدولية التي أقرت في معاهدة لوزان[٥٥].

بموجب هذه المعاهدة، عاد إشراف تركيا العسكري على هذا الممر المائي الاستراتيجي الهام وقوى مركزها في منطقة البحرين (الأسود والأبيض)، ولذلك ارتأت تركيا أن تكون حجر الزاوية في الدفاع عن البحر الأسود لتعزيز مركزها الدولي وتأمين نصيبها من المعونات الأمريكية [٥٦] .

كان من نتائج ميثاق مونترو ظهور تقارب شديد بين كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا امام المحاولات المحمومة لايطاليا والمانيا لتقوية نفوذهما في البحر المتوسط وشبه جزيرة البلقان. [٥٧]

في اطار المحاولات البريطانية لاقامة الاحلاف العسكرية في منطقة الشرق الاوسط ، ولتأمين حدود تركيا الشرقية عقد ميثاق سعد اباد في ٢٨ تموز ١٩٣٧ بين كل من تركيا والعراق وايران وافغانستان ، وتضمن الميثاق الذي تم توقيعه في قصر سعد اباد في طهران الامور الاتية :- [٥٨]

١-تعهد الفرقاء بمراعاة حدودهم الدولية .

٢-اتباع سياسة الامتناع المطلق عن أي تدخل في الشؤون الداخلية .

٣-الحيلولة دون قيام نشاطات سياسية معادية تهدد السلام وتخل بالامن والنظام داخل حدود الدول الموقعة على الميثاق .

وفي ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٨ م توفي مصطفى كمال أتاتورك فاختير "عصمت اينونو" رئيساً للجمهورية، ورئيساً لحزب الشعب الجمهوري، وقد أكد بأنه سيكون "مخلصاً لأفكار ومبادئ وتعاليم أتاتورك وسيواصل السير على الطريق الذي رسمه" (٥٩).

عقدت تركيا تحالفات مع بريطانيا وفرنسا في تشرين الأول علم ١٩٣٩ م، وقد تعهدت الدولتان بتقديم المساعدة والمعونة إلى تركيا في حالة وقوع هجوم عليها من قبل دولة أوربية، كما تعهدت تركيا بتقديم المساعدة إذا ما انتقلت الحرب إلى منطقة البحر المتوسط، وتضمنت الاتفاقية شرطاً مقتضاه ألا تضطر تركيا لأي نزاع عسكري ضد الاتحاد السوفيتي، ولم يرحب الاتحاد السوفيتي بهذه المحالفة، بل انتقدها انتقادا لاذعاً، وأعلن "مولوتوف" استهجانه لعمل تركيا بهذا الشأن(٦٠).

الخاتمة

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى ثقيلة على تركيا سياسياً والتي ترتب عليها احتلال الحلفاء أراضيها إلا انها ناضلت واعلنت حرب الاستقلال الكبرى ، وأدى نجاح الحركة القومية في الاناضول إلى طرد المحتلين وكسب الرأي العام الشعبي في الداخل وبروز شخصية مصطفى كمال أتاتورك خلال تلك الفترة إلى اعلان قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣م وانتخاب مصطفى كمال رئيساً لها .

نستنتج مما تقدم مجموعة من الملاحظات :-

١-برزت شخصية مصطفى كمال في المرحلة الاولى بعد الاحتلال من خلال مساهمته في اعادة تنظيم الجيش التركي عام ١٩١٨ والمرحلة الثانية من خلال قيادته لعديد من المعارك ضد المحتلين من عام ١٩١٩ – ١٩٢٢ ومشاركته الفاعلة في المؤتمرات الوطنية التي عقدت خلال تلك الفترة حتى وصوله إلى مركز القرار في تركيا .

٢-استطاع مصطفى اتاتورك خلال المرحلة الثالثة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٢٣ القيام بالتحولات والاصلاحات السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية في مجتمع يغلب عليه الطابع الديني المتميز بقوة تنظيماته في تلك الفترة ، فالغى السلطنة والخلافة وعمل على ادخال مفهوم العلمانية في الدستور لربط البلاد بعجلة الغرب .

٣-تمكن أتاتورك بحزم وقوة اجتياز كل الصعوبات التي مرت بها تركيا وابعد الخطر عنها من خلال الشعار الذي رفعه " سلام في الداخل وسلام في الخارج " الذي مثل سياسة تركيا الخارجية في تلك الفترة التي تميزت بحراك سياسي واسع ونشاط دبلوماسي مكثف أثمر عن تحقيق افضل العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول التي كانت تشكل مصدر تهديد لامن وسيادة البلاد .

٤-ادى نجاح سياسة تركيا الخارجية إلى حصولها على المساعدات المالية والعسكرية وعقد الاتفاقيات التجارية معها ساهمت كثيراً في تحسين احوالها الاقتصادية المتردية بعد الحرب العالمية الأولى وخلال الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٠ .

٥-نجحت تركيا في الافادة من موقعها الجغرافي (وخاصة ما يتعلق بالمضايق والتجارة) من خلال اشتراكها في المؤتمرات الدولية والمعاهدات والاحلاف العسكرية التي عقدت في تلك الفترة فأستعادت بذلك مكانتها الدولية قوة مؤثرة في القرار السياسي الدولي .

واخيراً نستطيع القول انه مهما يكن نوع السلوك السياسي الذي اتبعه مصطفى اتاتورك في ادارة البلاد خلال تلك المرحلة إلا انه يعد رمزاً وطنياً لتركيا وشعبها وحقق لها الكثير خلال فترة حكمه للبلاد حتى وفاته عام ١٩٣٨ .

In the name of God the Merciful
Turkey's foreign policy from 1918-1939

D. Nadeem Mohammed Khalil
Institute for the preparation of teachers / Diyala

Abstract
Faced Turkey after its defeat in the First World War and the signing of a truce Modros external challenges was the occupation of Allied territory of the Ottoman Empire and placed under surveillance, making the Turks looked upon Cgesban for their country and this was a catalyst in the development of the spirit of resistance have started the war of independence since 1919, which expressed the pursuit of the Turkish people Trt to the occupiers, which has emerged in which Mustafa Kemal Ataturk, a national leader.
Turkey has been preoccupied with wars internal and external, and became Ankara threatened with extinction

forced to sign the Treaty of Sevres on 10 August 1920, under pressure from allies, prompting nationalists Turks to reject and continue the resistance until achieving independence, and in this atmosphere held reconciliation conference in Lausanne on 24 July 1923, which achieved the aspirations of the Turks withdrew occupation forces from its territory in October 2 in 1923 and on 29 October announced the establishment of the modern Turkish Republic, Mustafa Kemal was elected the first president of the Republic it.

Mustafa Ataturk after the reforms, legal, cultural and political declared abolition of the sultanate and the caliphate and the announcement of a new version of the Constitution, also announced his desire to modernize Turkey and openness to the West, also announced his foreign policy through advocacy with the slogan "Peace at home and peace abroad," which identified under which the policy of Turkey State sued relations Aldppelmasah with the number of towns in Europe, Asia and America and has signed treaties and agreements with countries all outstanding issues fell Turkey several treaties relating to the friendship of friendship and neutrality, security, trade and navigation, collaboration and participated in military alliances in the Middle East for two years and protect its borders from external threats and after the death of Ataturk in 1938 his successor, "Ismet Inonu," which took part in an alliance with Britain and France in Turkey's bid to protect its borders and its territory from the threat of war.

الهوامش

(1) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey , oxford university Rress, 1962 , pp.231- 232.

(٢) وديع ابو زيدون ، تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط ، الأهلية للنشر ، ط١، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧ .

(٣) وديع ابو زيدون، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٤) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢٧.

(٥) للمزيد من المعلومات ينظر : مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة ، هاشم صالح التكريتي، مكتب الفكر والتوعية، كردستان سليمانية ٢٠٠٧، ص ص ٤٧-٤٨.

(٦) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ،ط٩، ليبيا ، ١٩٨٨، ص٦٩١.

(٧) عمر عبد العزيز و محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨٢ .

(8) George Lencnzosk, soviet Advonces in the middle East washington , 1974, p.37.

(٩) حسين فوزي النجار السياسة الاستراتيجية في الشرق الاوسط ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤٠٣ .

(١٠) جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ج١ ، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١١ .

(١١) انتصار زيدان الجنابي ، العلاقات التركية السوفيتية ١٩٢٣ -١٩٢٩ ، دار الكتب والوثائق، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ص٤١-٤٢.

(١٢) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ٦٦-٦٧

(١٣) مجموعة باحثين، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ص ٣٦-٣٧.

(١٤) احمد نوري ألنعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ -١٩٣٨، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٥.

(١٥) حميد بوز رسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٣ .

(١٦) احمد نوري ألنعيمي، المصدر السابق، ص ص٦٦ – ٦٧.

(17) Aronold. Toynbee and Kenneth P. Kirkwood, Turkey, printed in the united states of America, 1976, p109.

(١٨) عبد الجبار قادر غفور ، تركيا المعاصر ، ص ٤٠ .

(١٩) محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٢١٧.

(٢٠) وديع ابو زيدون، المصدر السابق، ص٣٤٨

(٢١) مصطفى الزين، أتاتورك امة في رجل، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٧٤.

(٢٢) محي الدين ميداني، كمال أتاتورك حياته وكفاحه، بيروت، ١٩٦٠، ص١١٨.

(٢٣)احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٠، ص٩٢.

(24) Sukru Esmer, Ahmed the straits crux of world Politice, foreign Affairs: An American Quarterly Review, No. 2, 1974, P. 290.

(٢٥) نقلاً عن انتصار زيدان الجنابي، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٢٦) احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ٤٩٨-٤٩٩.

(٢٧) أمين شاكر وآخرون، تركيا والسياسية الغربية من خلفاء أل عثمان الى خلفاء أتاتورك، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٨١.

(٢٨) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢٩) أمين شاكر وآخرون، المصدر السابق، ص ١١٧.

(30) Bernard Lewis , The Emergence of Modern Turky . London 1961 ,p.135.

(٣١) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية البريطانية – العراقية التركية ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤٢ .

(٣٢) فاروق صالح عمر، المعاهدات العراقية –البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٥٨-١٦٠.

(33)George Mcghee "Turkey Joins the West", foreign Affairs, vol. 32, No 4, July 1954, P. 620.

(34) Jon Jacobson, Locarno Diplomacy and the west, 1929, Printed University press, 1972, P .3.

(٣٥) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القران العشرين ، ج١ ، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر اللبنانية ، بيروت ، د.ت ، ص ١٩٧؛ انتصار الجنابي، المصدر السابق، ص ص ١١٤-١١٥.

(٣٦) روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار النهار، بيروت، ١٩٦١، ص ٣٩٢.

(٣٧) ستيوارت شرام وهيلين كاريردانكوس، الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوربي، ترجمة زهير الحكيم ، الشرق للنشر ، ١٩٧٠، ص ص ٦٢-٦٣.

(38) R.D. Mclaurin, The Middle East in soviet Policy, London, 1975, PP. 4-6.

(39) Linco in Landis, Polities and oil , Moscow in the Middle East, Dunellen Punlishing Company, New York, London, 1973, P. 41.

(40)Jane Degras, Soviet Documents of foreign Policy, Vol.III, 1933-1941, Oxford university Press, London, 1953, PP. 190-192.

(41)Toynbe, Survey of International Affairs, 1928, P. 368.

(٤٢) انتصار زيدان الجنابي ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(43)Degras, Vol. II, OP. Cit., PP. 150-152.

(44) Mehmet Gonlubol, (et al.), Olaylrla Turk Dis Politike 1919-1965, Ankar, 1969, s. 86.

(45)lbid, s. 87.

(46) Howard, Harry N., the partition of Turkey A Diplomatic History, 1913-1923, New York, 1960, PP. 343-344.

(٤٧) انتصار زيدان الجنابي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(48) B Pononaryov, (et al.), (ed) History of Soviet foreign Policy, 1917-1945, Moscow, 1969, PP. 51-53.

(٤٩) احمد داوود اوغلو، المصدر السابق، ص ١٤٩.؛

cumpus , Elza, the little Entente and the Balkan Alliance Romania , 1978 , p. 37.

(٥٠)صبحي ناظم توفيق ، المعاهدة البريطانية الفرنسية التركية ، الحلف البلقاني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٢ .

(٥١)إسماعيل صبري مقلد، البحر الأبيض المتوسط في الإستراتيجية الدولية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٥٩.

(٥٢) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص ص ٢١٤-٢١٥.

(٥٣) عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(54)Conlubol, Mehmet sar, Cem 1919-1939 Yillari Arasinda Turk Dis Politikasi, Ankara, Sevinc Matbaasi, 1969, ss. 134-135.

(55) lbid, P. 136.

(٥٦)احمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ص ٢٣-٢٤.

(٥٧)عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٥٨) مصطفى الزين ، اتاتوك وحلفاؤه ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥١ ؛ Lewis , op . cit , p.p. 132 – 133 .

(٥٩) عبد الجبار قادر غفور ، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٦٠) جورج لنشو فسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٣ .

١- المصادر العربية

١-احمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

٢- الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩ -١٩٣٨، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٩٠.

٣-احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

٤-احمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

٥-اسماعيل صبري مقلد، البحر الابيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٦-أمين شاكر وآخرون، تركيا والسياسية الغربية من خلفاء أل عثمان الى خلفاء أتاتورك، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٧-انتصار زيدان الجنابي ، العلاقات التركية السوفيتية ١٩٢٣ -١٩٢٩ ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٠.

٨-جورج لنشو فسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، ج ١ ، بغداد ، ١٩٦٤.

٩-جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ج١ ، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١١ .

١٠- حسين فوزي النجار السياسة الاستراتيجية في الشرق الاوسط ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤٠٣ .

١١- حميد بوز رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.

١٢- روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، دار النهار، بيروت، ١٩٦١.

١٣- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القران العشرين ، ج١ ، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر اللبنانية ، بيروت ، د.ت .

١٤- ستيوارت شرام وهيلين كاريردانكوس، الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوربي، ترجمة زهير الحكيم ، الشرق للنشر ، ١٩٧٠ .
١٥- صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية-الفرنسية- التركية والحلف البلقاني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٦- عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصرة ١٩١٨-١٩٨٠، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨ .
١٧- عمر عبد العزيز و محمد علي القوزي ، دراسات في تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٨- فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية البريطانية – العراقية التركية ، بغداد ، ١٩٦٧ .
١٩- فاروق صالح عمر، المعاهدات العراقية -البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧ .
٢٠- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي ، دار العلم للملايين ،ط٩، ليبيا ، ١٩٨٨ .
٢١- مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة ، هاشم صالح التكريتي، مكتب الفكر والتوعية، كردستان ، سليمانية ٢٠٠٧.
٢٢- محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.
٢٣- محي الدين ميداني ، كمال أتاتورك حياته وكفاحه ، بيروت ، ١٩٦٠.
٢٤- مصطفى الزين ، أتاتورك امة في رجل ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢.

٢٥- اتاتورك وحلفاؤه ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٢٦- وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر، ط ١، عمان، ٢٠٠٣.

٢-المصادر الاجنبية

1-Aronold J. Toynbee and Kenneth P. Kirrkwood, Turkey pronted in the united states of America , 1976.
2-Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, oxford university Rress, 1962.
3- The Emergence of Modern Turky , London , 1961 .
4-B. pononaryov, et. At., ed, History of sovied policy, 1917- 1945, Moscow, 1969.
5-cumpus , Elza, the little Entente and the Balkan Alliance Romania , 1978.
6-Curzon G. N., Persia and the Persia Qustion, vol. 2, second Impression, London 1966.
7-Dankwart A.Rustow, "Turkeys Travils", Foreign Affairs, vol. 58, No. I, USA, 1979.
8-George Mchee "Turkey Joins the West", foreign Affairs, July 1954.

9- Howard, Harry N., the partition of Turkey A Diplomatic History, 1913-1923, New York, 1960.

10- Jon Jacobson, Locarno Diplomacy and the west, 1929, Princeton University press, Princeton, 1972.

11- Jan Degras, Soviet Documents of foreign Policy, Vol.III,1933-1941,Oxford university Press,London, 1952.

12- lenczowski, G. soviet advance in the middle east, washing ton : American enterprise institute for public policy research, 1974.

13- Linco in Landis, Polities and oil , Moscow in the Middle East, Dunellen Punlishing Company, New York, London, 1973 .

14- Mclaurin, R.D. The Middle East in soviet Policy, London, 1975.

15- Mehmet Gonlubol, (et al.), Olaylrla Turk Dis Politike 1919-1965, Ankar, 1969.

16- Sukru Esmer, Ahmed the straits crux of world Politice, foreign Affairs: An American Quarterly Review, No. 2, 1974.

17- Toynbe, Survey of International Affairs, 1928.